

المبحث الثالث

عطف التلقين

المراد به عطف كلام متكلم على كلام متكلم آخر ، بقصد إقرار الكلام السابق ، والزيادة عليه ، وهو من مفاتيح هذه اللغة ، ومواطن الجمال فيها ، وقد حفل الكتاب العزيز بنماذج منه جاءت على طرائق مختلفة في التعبير ، ولأسرار متعددة منها :

ادعاء تحقق المعطوف بإدخاله في جملة المقول السابق :

من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رِئْهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۚ قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ۖ ﴾ (البقرة: ١٢٤) .

فلما وعد الله تعالى إبراهيم عليه السلام بجعله إماماً للناس ، أطمعه ذلك في رحمة الله تعالى وفضله ، ورجا أن يكون الوعد بالإمامية شاملاً لذريته من بعده ، ولكنه لم يأت به على هيئة دعاء منفصل بأن يقول : « واجعل من ذريتي أئمة » ، بل عمد إلى نوع من المبالغة في تحقق هذا الرجاء بعطفه على كلام الله ، وكأنه مما وعد الله به ، كما وعد بالمعطوف عليه ، وفي ذلك إظهار لثقتة في مكانته عند ربه ، واطمئنانه إلى أن الله لا يخيب له رجاء . يقول عمر الفارسي في حاشيته : « أصله : واجعل بعض ذريتي ، لكنه عدل عنه إلى المنزل لأوجه من المبالغة : جعله من تنمة كلام المتكلم ، كأنه متحقق مثل المعطوف عليه ، وجعل نفسه كالنائب عن المتكلم ، وفيه من العدول عن لفظ الأمر من المبالغة في الثبوت ، ومن مراعاة الأدب في التفادي عن صورة الأمر ، وفيه من الاختصار الواقع موقعه ما يروق كل ناظر ، وفي الحواشي عن المصنف

أنه كعطف التلقين ، وعنه في قوله : ﴿ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ ﴾ أنه عطف التلقين ، وقال : راعيت الأدب في الأول تفادياً عن جعله - تعالى شأنه - ملقناً ^(١) .

وقد حرص بعض المفسرين وأصحاب الحواشي على تقدير (قل) قبل المعطوف ، مراعاة للفظ التلقين حتى يتطابق الاسم والمسمى ، وهو في نظري لا داعي له ، خاصة إذا كان في تقديره تكلف يأباه نسج الكلام ، لأن المقصود بالتلقين هو إظهار الكلامين في صورة كلام واحد مبالغة في اتحادهما حتى كأنهما من جملة كلام الأول .

يقول الطيبي : « قوله كما يقال لك : سأكرمك ، فتقول : وزيداً ، وفي المطلع أي : قل وزيداً ، وقيل : يقال لمثل ذلك العطف عطف تلقين كأن إبراهيم عليه السلام تلقن ويقول : قل وبعض ذريتي ، وهكذا قدر صاحب المطلع أيضاً في قوله : ﴿ وَمَنْ كَفَرَ ﴾ أي قل : ومن ، وهذا الاسم مناسب للمعنى ، وعلى هذا المنوال جاء الحديث على ما رويناه عن البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : اللهم ارحم المحلقين ، قالوا : والمقصرين يا رسول الله ، قال : اللهم ارحم المحلقين ، قالوا : والمقصرين يا رسول الله ، قال : والمقصرين ^(٢) .

فهناك فارق في صحة التقدير ووجه بلاغة التلقين بين الآية والحديث ، ذلك أن تقدير (قل) في الحديث مستساغ ، وهو يتلاقى مع الغرض البلاغي فيه ، حيث دل على رغبة المسلمين في شمول الرحمة للمقصرين ، وتلهفهم على سماع هذا الحكم من الرسول ، مع التزام الأدب في خطابه عليه السلام ، فكأنه نسي أن يذكر المقصرين في دعائه ، فهم يذكرونه بهم ، وما زالوا به حتى تحققت رغبتهم هذه .

أما الآية فلا يتلاءم التقدير مع المعنى ولا يكون من باب التلقين ، لأن المتكلم أولاً هو الله ، وعلى تقدير الطيبي يكون هو الملحن أيضاً ، وذلك عكس ما يقتضيه هذا العطف أن يكون الملحن هو المتكلم الثاني ، وقد تجنب

(١) كشف الكشاف ٢٩٩/١ .

(٢) فتوح الغيب ١٠٧/١ .

أصحاب الحواشي تسمية هذا الموضع بالتلقين إذا كان المتكلم الأول هو رب العزة تأديباً مع الله حتى لا يقال إنه ملقن ، وسموا ذلك كما نقلناه عن الطيبي شبيهاً بعطف التلقين . يقول الشهاب : « وحاصله أنه في الحقيقة معمول لمقدر ، والتقدير (اجعلني إماماً ، واجعل من ذريتي أئمة) ، فحذف ذلك ، وأوهم أنه معطوف على ما قبله ، لما ذكر من النكت »^(١) .

قصد التعليم والتبني على سعة رحمته تعالى :

وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ ﴾ (البقرة: ١٢٦) .

فقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَفَرَ ﴾ عطف تلقيناً على قول إبراهيم ﴿ مَنْ ءَامَنَ ﴾ ، لأن إبراهيم عليه السلام حين دعا الله بالإمامة لذريته وأجابه الله بقوله : ﴿ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ حسب ذلك سمة عامة في أنه لا يطلب من الله خيراً إلا إلى صالحى المؤمنين ، ومن ثم خص طلب الرزق لمن آمن ، فعلمه الله تعالى أن الرزق يستوي فيه المؤمن والكافر . يقول الخازن : « وسبب هذا التخصيص أن إبراهيم عليه السلام لما سأل ربه عز وجل أن يجعل النبوة والإمامة في ذريته ، فأجابه الله بقوله : ﴿ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ ، صار ذلك تأديباً له في المسألة ، فلا جرم خص ههنا بدعائه المؤمنين ، دون الكافرين ، ثم أعلمه أن الرزق في الدنيا يستوي فيه المؤمن والكافر بقوله : ﴿ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ ﴾ »^(٢) . واختلف في تقدير العطف هنا لفظاً ومعنى . يقول السعد : « قوله (عطف على من آمن) عطف تلقين كأنه قال : قل وارزق من كفر أيضاً ، فإنه مجاب ، وما ذكر من أن المعنى : وارزق بلفظ المتكلم تقرير للمعنى لا تقرير للفظ ، والذي يقتضيه النظر الصائب أن يكون هذا عطفاً على محذوف ، أي أرزق من آمن ومن كفر بلفظ الخبر ، واجعلني إماماً وبعض

(١) حاشية الشهاب ٢٣٤/٢ .

(٢) لباب التأويل ٨٤/١ .

ذريتي بلفظ الأمر ، فيحصل التناسب ، ويكون المعطوف والمعطوف عليه مقولاً واحداً^(١) .

وبذلك يكون الكلام الملقن معطوفاً على محذوف هو عين الأول في المعنى ، وليس على لفظ المعطوف ، ولعل الذي دفع السعد وغيره إلى ذلك الفرار من عطف كلام متكلم على كلام متكلم آخر ، وكأن اختلاف المتكلمين داع من دواعي الفصل ، وهو ما صرح به الدسوقي في باب الفصل والوصل^(٢) . كما أنه - حرصاً على تناسب الجملتين خبراً أو إنشأً - يقدر المعطوف والمعطوف عليه متناسبين تحقيقاً لقاعدة الوصل للتوسط بين الكمالين .

وأنا لا أرى داعياً للتقدير في مثل هذه المواضع ما دام العطف على المذكور ممكناً ، بل إن بلاغة التلقين تتحقق على أتم وجه بهذا العطف الذي يخيّل اتحاد الكلامين حتى يصيرا وكأنهما مقول قائل واحد .

والدليل على صحة هذا العطف لفظاً ومعنى حديث الرسول عليه السلام خطاباً لمشركي قريش : «أرأيتم إن أعطيتكم ما سألتهم أمعطي أتم كلمة واحدة تملكون بها العرب ، وتدين لكم بها العجم ، فقالوا : نعم وعشراً» . قال الشهاب : «وقولهم : وعشراً عطف تلقين ، أي : واحدة وعشراً»^(٣) ، فإن نصب عشراً على واحدة دليل صحة العطف لفظاً ومعنى ، وتكلف إعادة جملة محذوفة لا مبرر له ، لأنها هي عين الجملة المذكورة ، وهو على أية حال من عطف التلقين ، سواء قدر محذوف أو عطف على المذكور ، والخلاف ليس إلا في الصناعة اللفظية . يقول الطاهر بن عاشور : «وقوله ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ مبتدأ وضمن الموصول معنى الشرط ، فلذلك قرن الخبر بالفاء على طريقة شائعة في مثله لما قدمناه في قوله ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ ، أن عطف التلقين في الإنشاء إذا كان صادراً من الذي خوطب بالإنشاء كان دليلاً على حصول الغرض من الإنشاء ، والزيادة عليه ، ولذلك آل المعنى هنا إلى أن الله تعالى أظهر فضله

(٢) انظر حاشية الدسوقي ٥٣/٣ .

(١) حاشية السعد ٤١٢/١ .

(٣) حاشية الشهاب ٢٩٧/٧ .

على إبراهيم بأنه يرزق ذريته مؤمنهم وكافرهم ، أو أظهر سعة رحمته برزق سكان مكة كلهم مؤمنهم وكافرهم»^(١) .

التهييج والإلهاب :

وقد يأتي هذا العطف زيادة في الترغيب ، وحثاً على الإقبال والمسارة إلى العمل ، كما في قوله تعالى حكاية عما جرى بين فرعون وسحرة قومه : ﴿ وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ ﴾ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴿ (الأعراف: ١١٣، ١١٤) ، فلم يكتف فرعون بإجابة السحرة إلى ما طلبوه ، ولكنه زادهم بما لم يتوقعوه من الخطوة ، والزلفى لديه إغراء ؛ لهم ببذل غاية الجهد ، واستخدام كافة معارفهم ، وتسخير جميع طاقاتهم ، للتغلب على موسى عليه السلام . يقول الزمخشري : « فإن قلت ﴿ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ ما الذي عطف عليه ؟ قلت : هو معطوف على محذوف سد مسده حرف الإيجاب ، كأنه قال إيجاباً لقولهم ﴿ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ : نعم إن لكم لأجراً وإنكم لمن المقربين ، أراد : إني لا أقتصر بكم على الثواب وحده ، وإن لكم مع الثواب ما يقل معه الثواب وهو التقريب والتعظيم»^(٢) .

ولا ينافي التلقين ما ذهب إليه جبار الله من أن العطف على مقدر ، لأن المقدر هو عين المذكور . يقول الشهاب : « هذا هو عطف التلقين ، وقد عرف من هذا تحقيقه بأنه عطف على مقدر هو عين الكلام السابق قبله ، فمن قال إنه عطف عليه أراد هذا ، لأنه لما كان عينه جعل هو المعطوف عليه ، ومن أعاده على وجه القبول أفاد تحقيق ما قبله وتقريره للقطع به ، فإعادته بحرف الجواب أفصح وأوضح فاحفظه ، فإنهم لم ينهوا عليه هنا ، وبه يجمع بين الأقوال السابقة في سورة البقرة»^(٣) .

(١) التحرير والتنوير ، الجزء الأول ، الكتاب الثاني ، ص ٧١٦ .

(٢) الكشف ١٠٢/٢ . (٣) حاشية الشهاب ٢٠٣/٤ .

وهذه لمحة دقيقة أفاد بها الشهاب أن تقدير جملة يعطف عليها ليس إلا تقريراً وتأكيذاً للجملة المذكورة في كلام المخاطب ، والتأكيد والمؤكد شيء واحد ، وبذلك يكون العطف في الحقيقة على المذكور ، أي عطف كلام المجيب هنا على كلام السائل ، وهذا الذي أدركه الشهاب وردده الألوسي^(١) برغم وضوحه ووجهه ، ربما لم يصل إلى صاحب التحرير والتنوير أو لم يقنعه فرفض عطف التلقين في الآية قائلاً : « وعطف جملة « إنكم لمن المقربين » على ما تضمنه حرف الجواب ، إذ التقدير : نعم لكم أجر ، وإنكم لمن المقربين ، وليس هو من عطف التلقين ، لأن التلقين إنما يعتبر في كلامين من متكلمين لا من متكلم واحد »^(٢) ، فتعليل الرفض لا يرد على ما قرره العلامة الشهاب ، لأنه بجعل الجملة المقدره عين الكلام السابق يصبح من عطف كلام المجيب على كلام السائل ، ونظير ذلك من فصيح الكلام ، ما ذكره أبو العلاء المعري في قول البحتري :

إِذَا أَتَيْعَ الرُّمَحُ الْمُرْكَبُ رَأْسَهُ عَلَيْهِ بَلَعْنِ قُلْتُ . إِنَّ وَرَاكِبَهُ

يقول أبو العلاء : « (إن) في معنى نعم ، وهي كثيرة في لغة كنانة ومن جاورهم في مكة ونواحيها ، وإنما أخذ أبو عباد هذا المعنى من حديث يروى عن ابن الزبير ، وذلك أن فضالة بن شريك الأسدي قدم عليه ، وقيل إنه عبد الله ابن فضالة ، فسأله عن شيء فلم يسمح له به ، فقال فضالة : لعن الله ناقة حملتني إليك ، فقال ابن الزبير : إن وراكبها ، أي : نعم ولعن راکبها.. » ، ثم يمضي إلى القول : « ورفع (راكبه) في القافية ، كأنه قال : قلت : إن ولعن راکبه ، لأن أول البيت قد دل على ذلك ، فالأجود أن يكون (راكبه) مرفوعاً ، لأنه اسم ما لم يسم فاعله ، وقد يجوز أن يكون على المبتدأ ، والخبر محذوف ، كأنه قال : وراكبه ملعون أيضاً ، وتكون الواو عاطفة جملة على جملة في الوجهين ،

(١) روح المعاني ٢٤/٩ .

(٢) التحرير والتنوير ، الجزء التاسع ، الكتاب الأول ، ص ٤٦ .

فالوجه الأول يقدر فيها عطفها على الفعل وما بعده ، وهو قوله لعن الرمح ، والوجه الثاني يكون محمولاً على أن اللاعن الأول قال : لعنة الله على هذا الرمح ، أو هذا الرمح ملعون ، أو نحو ذلك»^(١) .

فهو واضح أنه يعطف على قول القائل ، وليس على جملة محذوفة سد حرف الإيجاب مسدها ، كما أنه يجتهد في أن يكون المعطوف مماثلاً في التقدير للمعطوف عليه .

بين التلقين وأسلوب الحكيم :

يُعرف الخطيب القزويني الأسلوب الحكيم بقوله : « هو تلقي المخاطب بغير ما يترقب ، بحمل كلامه على خلاف مراده ، تنبيهاً على أنه الأولى بالقصد ، أو السائل بغير ما يتطلب»^(٢) .

وقد حمل البعض عطف التلقين الذي يزيد فيه المجيب على ما طلبه السائل على أنه من الأسلوب الحكيم ، وكأنه ينظر في ذلك إلى أنه أجيب بغير ما يتوقع ، لأن الزيادة ليست مما سأل عنه ، ولكن ذلك مخالف لما هو معروف في علم المعاني من أن السائل أو المخاطب يجاب بغير ما سأل أو توقع ، لا بأن يجاب على ما أراد ويزاد عليه . يقول الشهاب تعليقاً على جواب الرسول عليه السلام لأبي بن خلف حين جاء بعظمٍ قد رمَّ ، وجعل يفته بيده ، ويقول : يا محمد ، أترى الله يحيي هذا بعد ما رمَّ ؟ فقال عليه السلام : « نعم ، ويبعثك ، ويدخلك النار » : « جعل جوابه ﷺ كقوله تعالى ﴿ قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ ﴾ في جواب ﴿ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ﴾ الآية ، وهو من الأسلوب الحكيم ، لأنه تضمن الزيادة، كأنه قيل له لا كلام في ذلك ، بل انظر في هذا ، وهو على أسلوب ﴿ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِينَ ﴾ ، كذا قرره شراح الكشاف قاطبة ، وتبعهم أرباب الحواشي هنا ، وقصدوا به الرد على قول بعض شراح الكشاف - كما نقله الطيبي - أنه ليس من الأسلوب الحكيم في شيء ،

(١) عبث الوليد ص ٥٠ .

(٢) بغية الإيضاح ١٦٠/١ .

فإنه أجابه عما سأل مع زيادة ، والسؤال إما جدلي ، فلا ينبغي أن يزداد عليه ولا ينقص ، أو للتعلم ، فالمستول منه كالطبيب يتحرى ما هو المناسب ، كما إذا سأل مريض عن أكل الجبن فقال له : اشرب ماء ، أو من به مرة صفراء عن شرب العسل فقال له : مع الخل ، وما نحن فيه من قبيل الأخير ، وفيه أنه لا يوافق ما قرر في المعاني ، فإنهم قالوا إن العدول عن موجب الخطاب ، وتلقى السائل بغير ما يترقب ، سواء كان بالصرف إلى معنى آخر كما في جواب القبعثري أو بدونه ، كما في جواب السؤال عن حال الهلال ، وهو قريب مما سموه القول بالموجب ، وعلى كل حال فالزيادة ليست في شيء منه ^(١) .

فالحديث عطف فيه «يبعثك» على ما قبله ، أو على مقدر دل عليه حرف الجواب ، وهو من عطف التلقين ، كما في قوله تعالى : ﴿ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُفْرِكِينَ ﴾ (الأعراف: ٤٤) . أما قوله تعالى : ﴿ قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ ﴾ (الصفات: ١٨) ، فإن الزيادة فيه ليست بالعطف ، وإنما بالجملة الحالية ، فالتنظير باعتبار الزيادة فيها ، وإن اختلف موقع الزيادة ، ولذا قال الألوسي : «والجملة في موضع الحال من فاعل ما دل عليه ﴿ نَعَمْ ﴾ أي تبعثون كلكم والحال أنكم صاغرون أذلاء ، وهذه الحال زيادة في الجواب نظير ما وقع في جوابه عليه الصلاة والسلام لأبي بن خلف» ^(٢) . وقد أدخل الطاهر بن عاشور في عطف التلقين الجملة الشرطية الواقعة بعد الواو إذا كانت من كلام متكلم سوى المتكلم الأول ، مثل قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ أَبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ (البقرة: ١٧٠) يقول : «فإن كان ما بعد الواو معتبرا من جملة الكلام الذي قبلها فلا شبهة في أن الواو للحال ، وأنه المعنى المراد ، وهو الغالب ، وإن كان ما بعدها من كلام آخر فهي واو العطف لا محالة ، عطف ما بعدها على مضمون الكلام الأول على معنى التلقين» ^(٣) .

(١) حاشية الشهاب ٢٥٤/٧ .

(٢) روح المعاني ٧٨/٢٣ .

(٣) التحرير والتنوير ، الجزء الثاني ، الكتاب الأول ، ص ١٠٩ .

والذي أراه أن عطف كلام على كلام آخر مع اختلاف المتكلمين لا يكون تلقيناً إلا إذا أريد تصديق الكلام الأول والزيادة عليه ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ (النمل: ٣٤) إذا كان قوله ﴿ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ من كلام الله ، فهو تصديق لكلام بلقيس وزيادة تقرير لقولها ، وقد أشرنا إلى ذلك من قبل^(١) . ومثله ما علمه الرسول عليه السلام المسلمين في رد التحية ، كما روي أن داخلاً دخل إلى النبي ﷺ فقال : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فقال النبي ﷺ : وعليك^(٢) .

فإن قوله « وعليك » معطوف على قول المسلّم ، وفي ذلك ضربان من البلاغة ؛ أولهما الإيجاز ، حيث أدت لفظة « وعليك » ما أدته جملة المسلّم بطولها ، وثانيهما الزيادة بإشراك المسلّم في دعائه مع التأمين عليه ، ولك أن تحذف هذه الواو لترى كم أنت محتاج من الجمل ، لتصل إلى هذا المعنى مع فقد وجه البلاغة .

(١) انظر صفحة ٢٨٢ من هذا الكتاب .

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه ٩٢/٢ .